أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق آسيا (تايلاند، كوريا الجنوبية) حالة دراسية

م.د. غسان إبراهيم أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة نوروز
Dr.Ghassan.Ibraheem@Gmail.com

المستخلص

استهدف البحث بيان أثر الصدمات الاقتصادية بشقيها الداخلية والخارجية في إقتصادات كل من تايلاند وكوريا الجنوبية بالإعتماد على السلاسل الزمنية لمجموعة من المتغيرات، وقد استخدمت السلسلة الزمنية للمدة (١٩٩٢-٢٠١٨) لكلا الدولتين معتمدين الأساليب القياسية الحديثة والتي بدأت بإستقرارية السلاسل الزمنية، وإختبار التكامل المشترك، ومعادلة الانحدار، ودوال إستجابة النبضة وتحليل مكونات التباين، تبين أن كلا البلدين متقاربان في الإداء الاقتصادي ويتعرضان الى نفس الصدمات، وللصدمات الداخلية الأثر الأكبر في تايلاند، في حين كان للصدمات الخارجية الأثر الأكبر في كوريا الجنوبية.

الكلمات المفتاحية: الصدمات، صافي الصادرات، سعر الصرف، سعر الفائدة، التضخم، الاستثمار الأجنبي.

The impact of economic shocks on the GDP of Southeast Asian countries (Thailand, South Korea) a case study

Lecturer Dr. Ghassan Ibrahim Ahmed
College of Administration and Economics
University of Noroz

Abstract:

The research aimed to demonstrate the impact of economic shocks, both internal and external, in the economies of Thailand and South Korea, depending on the time series of a set of variables. Using the time series of the period (1992-2018) for both countries using modern standard methods of using time series stability, joint integration testing, and an equation Regression, pulse response functions and analysis of the components of variance showed that both countries are close to economic performance and are subject to the same shocks. Internal shocks have the greatest impact in Thailand, while external shocks have had the greatest impact in South Korea.

Keywords: shocks, net exports, exchange rate, interest rate, inflation, foreign investment.

المقدمة

لقد واجهت دول جنوب شرق أسيا العديد من الصدمات النقدية، أهمها صدمة سنة (١٩٩٧-١٩٩٨) التي تعود الى زيادة الإقتراض من الدول الاوربية وبقية دول العالم، وعلى إثرها ظهر ما يسمى بالتحدي المالي الأسيوي، نتيجة عدم قدرة الدول الأسيوية المقترضة على تسديد

الديون بفعل انخفاض قيمة العملة المحلية لاسيما تايلاند، لتنتشر العدوى الى دول جنوب شرق أسيا الأخرى التي تعود الى قابلية تلك البلدان على تأثيرها على المستوى الإقليمي، فدرجة الانفتاح والترابط العالي فيما بينها يجعلها كتلة اقتصادية واحدة تدفعها الى تعزيز تعاونها النقدي على النطاق الإقليمي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والنقدي. كما أثار البعد العالمي لإزمة الرهن العقاري في أعقاب إنهيار بنك ليمان براذرز مرة أخرى تعرض بلدان شرق أسيا للصدمات الخارجية، عززت سلطات تعاونها المالي من خلال مجموعة من الإتفاقات الرسمية نتجت عنها صندوقا بقيمة (١٢٠) مليار دولار يهدف الى منع حدوث أزمة سيولة وعلى الرغم من أهمية الصدمات الداخلية، الا أن التركيز على الصدمات الخارجية أمر لايقل أهمية عن الداخلية، بسبب الخصائص الهيكلية التي تتميز بها دول شرق أسيا لاسيما الانفتاح التجاري والمالي، فالتحقيق في أسباب الصدمات الخارجية يمكن أن يعطي إشارة إضافية إلى التحليل الفريد للصدمات المحلية ودرجة التجانس بين بلدان المنطقة وعملية التقارب في سياساتها.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من الدور الذي تلعبه الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية المؤدية الى ظهور الازمات الاقتصادية وأثرها في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: واجهت اقتصادات دول شرق أسيا العديد من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية خلال العقود الأخيرة التي تؤثر بشكل واضح على جميع القطاعات الإقتصادية وهذا يعود الى الطبيعة المتشابكة للمتغيرات الاقتصادية.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل وقياس بعض الصدمات الاقتصادية الكلية الخارجية والداخلية التي تحدث في (صافي الصادرات، الإستثمار الأجنبي، سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم) وأثرها في نصيب الفرد من الدخل القومي لدولتي تايلاند وكوريا الجنوبية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضيتين التاليتين:

١. للصدمات الاقتصادية الداخلية تكون أكثر تأثيراً في نصيب الفرد من الصدمات الخارجية.

٢. للصدمات الاقتصادية الأثر الأكبر في الإقتصاد التايلاندي مقارنة بالإقتصاد الكوري الجنوبي.

منهجية البحث: يعتمد البحث المنهج الاستقرائي الذي يبدأ بالجزء وينتهي بنتائج كلية عن طريق استخدام الاساليب الكمية لقياس وتحليل العلاقة بين الصدمات الاقتصادية والنمو في نصيب الفرد من الدخل القومي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي، كما تم إستخدام إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للتأكد من مدى وجود جذر الوحدة كذلك تم استخدام تحليل دالة استجابة النبضة بالاضافة الى تحليل مكونات التباين، وتضمنت الدراسة ثلاثة مباحث إذ تطرق المبحث الاول الى ماهية الصدمات الاقتصادية والعرض المرجعي، في حين تطرق المبحث الثاني الى تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تايلاند وكوريا الجنوبية، أما المبحث الثالث جاء بعنوان قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

أولاً. ماهية الصدمات الاقتصادية والعرض المرجعي: يمكن تعريف الصدمة بأنها حدوث تغيرات شديدة ومفاجئة في المتغيرات الاقتصادية، أو هي حدوث شئ غير متوقع الحدوث يؤدي الى تغيرات شديدة في العرض الكلي والطلب الكلي يسبب حالة عدم التوازن في الاقتصاد، وقد تكون الصدمة ايجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغير ونقل منحنى الطلب الكلي أو العرض الكلي الى اليمين، أما الصدمة السلبية فتؤدي الى انخفاض قيمة المتغير ونقل منحنى الطلب الكلي أو العرض الكلي الى اليسار. وتعد الصدمة السبب الأساسي في حدوث الأزمة التي تعني وجود مشكلة تؤثر

تأثيراً مادياً ومعنويا في النظام بأكمله (Kishan & Other, 2016: 4). فالصدمة النقدية ذات المصدر الداخلي التي تحدث نتيجة صدمة خارجية، كما تحدث نتيجة الزيادة أو الانخفاض في الطلب على النقد مقارنة بعرض النقد الذي يعد مؤسساتي مما يؤثر في أسعار الفائدة وهذا بدوره يؤدي الى تغيرات الاستثمار وانخفاض معدلات البطالة وزيادة دخول الأفراد والطلب الكلي بمقدار أكبر من العرض الكلي يسبب التضخم، وقد تحدث الصدمة النقدية نتيجة تحكم البنك المركزي في أدوات السياسة النقدية الكمية المتمثلة (بعمليات السوق المفتوحة، وسياسات إعادة سعر الخصم، وسياسة نسبة الإحتياطي النقدي القانوني)، مما يؤدي الى تغير غير متوقع في العرض النقدي الإسمي، ويمكن تعريف الصدمة النقدية بصيغة أخرى على إنها تغير غير متوقع في السياسة النقدية يحدث آثار فعلية حقيقية في الأجل القصير وبشكل مستمر (الحسيني، ٢٠١٧: ٢٢١-٢٢٢). وتحدث الصدمات النقدية لعدة أسباب تعود الى استخدام البنك المركزي لمعايير لاتتميز بالدقة والتي تحدث إختلال في العرض النقدي وهذا بدوره يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى أو قد تحدث لسوء تقدير البنك المركزي للوضع الاقتصادي المرن الذي يستوعب كمية أكبر من النقود لزيادة الإستثمار والناتج مما يؤدي الى ظهور صدمة نقدية سلبية، ولقدرة البنك المركزي على التصدي للمتغيرات الدور الكبير في نجاح أو فشل السياسة النقدية فعندما يكون قادراً على التصدي للتغيرات المفاجئة يكون له دور حاسم في الاقتصاد، فالعملاء (الأفراد والشركات) عندما يثقون بالبنك المركزي بأنه قادر على تخفيض الصدمة سوف يتوقعون بأن الأسعار في المستقبل تكون أقل، أما اذا كان البنك المركزي لا يستطيع موجهة التغيرات المفاجئة، فإن السياسة النقدية يكون لها تأثير منخفض وبالتالي تكون عرضة للصدمات. وتأثير الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي من عدمه يجعل البنك المركزي يقارن بين الاهداف الداخلية كالإنتاج والتضخم وبين الأهداف الخارجية مثل تخفيض سعر الصرف لزيادة معدلات التبادل التجاري وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات (الجبوري وحسين، ٢٠١١: ١٩-٢٠). أما صدمات عرض النقد فهي التغير غير المتوقع في المعروض النقدي الإسمي فالصدمة النقدية الإيجابية هي زيادة غير متوقعة في المعروض النقدي تؤدي الى زيادة الناتج مع ثبات الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي (عدم وصول الاقتصاد الى حالة التشغيل الكامل). أما الصدمة النقدية السلبية هي الانخفاض غير المتوقع في المعروض النقدي التي تؤثر على مستوى الأسعار والإستثمار وتوقع الاقتصاد في حالة من الكساد الاقتصادي ففي الحالة الأولى تؤدي الصدمة الى نقل منحنى عرض النقد الى اليمين بسبب الزيادة في عرض النقد فأذا كان الجهاز الإنتاجي مرن سيواجه بزيادة موازية في الطلب على النقود وبالتالي تبقى الأسعار دون تغير ويحدث زيادة في الناتج. أما في الحالة الثانية فالصدمة السلبية تؤدي الى نقل منحنى عرض النقد الى اليسار بسبب الانخفاض في كمية النقود التي تؤدي الى رفع سعر الفائدة وانخفاض الاستثمار والناتج وزيادة معدلات البطالة (Kishan & Other, 2016: 5). أما صدمة الطلب فهي التغير في الطلب على النقود بسبب تغير طلب الأفراد والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية الناجمة عن أسباب مختلفة كتغيرات سعر الفائدة على الائتمان وتغيرات الدخل والاسعار. ولسعر الفائدة الدور الكبير في الاستثمار والبطالة فتقوم السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي بتخفيض معدلات الفائدة عند الرغبة في زيادة الإستثمار والعكس بالعكس. وللتغيرات في سعر صرف العملة المحلية الدور الكبير في التأثير على مستوى الاسعار وإحداث صدمة نقدية سواء كانت سلبية أو ايجابية ويعتمد ذلك على مدى الإنفتاح الاقتصادي لذلك البلد حيث يؤثر على معدلات التبادل التجاري وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات (الحسيني، ٢٠١٧، ٢٢٣).

لقد حدثت صدمة مالية في دول جنوب شرق أسيا أدت الى ظهور أزمة مالية سميت بالتحدي المالي الاسيوي، ويعود السبب الى تباطؤ النمو في اليابان وأوربا أدى الى انخفاض أسعار الفائدة وفرص الاستثمار في تلك البلدان. فالمستثمرون الباحثون عن فرص لاستثمار اموالهم وجدوا ان الدول الاسيوية ومن ضمنها (كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند، إندونيسيا، سنغافورة) تعد من الدول ذات العوائد المالية المرتفعة، فاقترضت المصارف العملة الصعبة من اليابان واوربا ودول أخرى وفعلت ذلك دون التأكد من أنها سوف تبادل عملاتها الخاصة مقابل العملات الصعبة، فقد قامت بإستخدام النقود من أجل القيام بقروض ذات طبيعة خطرة وبعض هذه القروض اصبحت ذات مردود سئ مسببة صدمات مالية سلبية. ولم تستطع تايلاند الحفاظ على سعر صرف عملتها مما أدى الى تخفيض عملتها المحلية، بسبب عدم قدرة مؤسساتها المالية على إعادة الأموال التي إقترضتها لأن معظم القروض التي أقدمت عليها كانت تتسم بالصفة الرديئة وبالمقارنة مع العملة المنخفضة، فأنها أصبحت ذات صعوبة مضاعفة لإعادة ديونها التي يتطلب استيفائها بالعملة الصعبة. فليس فقط المصارف لاتستطيع دفع القروض التي بذمتها للمصارف الأجنبية، لكنها لا تستطيع استيفاء القروض الجديدة التي تحتاجها مؤسسات الاعمال الجديدة للبقاء على مستوى الانتاج. وان القروض السابقة التي قامت بها الشركات قد لاتدفع لتستمر المشكلة في التعقيد. ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة والتخفيف من آثارها إذا أمكن توقعها حيث يتم اتخاذ إجراءات استباقية للتخفيف من حدتها (M.RAMESH, 2009: 80) ولايتطلب التعامل مع الصدمة سوى إستيعاب وامتصاص قوة الصدمة في البداية ليتوصل بعدها الى الأسباب الحقيقية التي أدت اليها ومعالجتها جذرياً. ويمكن ذكر مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت طريقة العمل التي سنستخدمها في هذا البحث.

قدم الحسيني وآخرون، ٢٠١٧، دراسة بعنوان "أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان" تطرقت الدراسة الى أبرز المشاكل النقدية في الاقتصاد الياباني المتمثلة بالصدمات النقدية وأثرها في الناتج المحلي الاجمالي وتوصلت الدراسة الى ان صدمات عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تحدث تقلبات في الناتج المحلي الاجمالي الياباني.

كما قدم (Kishan Abeygunawardana ana other, 2016)، ٢٠١٦، بحثاً بعنوان "تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد: دراسة حالة سريلانكا"، تبحث هذه الدراسة تأثير الصدمات النقدية متمثلة بسعر الفائدة على الإنتاج والأسعار في سريلانكا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢ وتوصلت الدراسة الى أن هناك انتقالاً قوياً لصدمات أسعار الفائدة على أسعار سوق الأوراق المالية، وكان لسعر الفائدة تأثيراً منخفضاً على القطاع الحقيقي. في حين قام المجال ومريم، ٢٠٠٣، بدراسة عنوانها "تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري" تناول مجموعة من المتغيرات النقدية (سعر الفائدة، التضخم، الكتلة النقدية) للتعبير عن الصدمات النقدية الداخلية وأثرها في سعر صرف الدينار الجزائري توصل البحث الى أن أي صدمة تحدث للمتغيرات المذكورة يكون لها الأثر المباشر في سعر صرف الدينار الجزائري.

ثانياً. تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تايلاند وكوريا الجنوبية: تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم اعتمادها في الجانب التحليلي من المتغيرات الأكثر تأثيراً في الإستقرار الإقتصادي إذ تسعى جميع دول العالم إلى الوصول اليها، وقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية.

١. النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي: تعد تايلاند وكوريا الجنوبية من الاقتصادات الصناعية الحديثة المعتمدة بشكل كبير على الصادرات.

الشكل (١) تطور نمو نصيب الفرد في تايلاند وكوريا الجنوبية

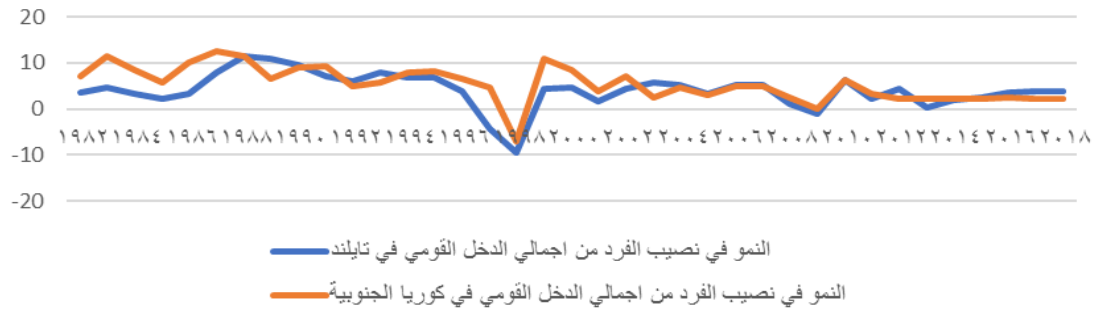

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Excel.

شهدت هاتين الدولتين نموا سريعا في الناتج المحلي الاجمالي لاسيما في الآونة الأخيرة إذ وصل الى ما نسبته (٨%) في (٢٠١٠) يجعلهما من أسرع اقتصاديات أسيا نمواً. يظهر من الشكل البياني (١) أن النمو في نصيب الفرد للدولتين متقارب، إذ ينخفض ويرتفع سوياً يعكس مدى التقارب بين البلدين بالرغم من النمو الأكبر لكوريا الجنوبية، كما عرف البلدين أعلى معدلات نمو في العالم بين السنوات (١٩٨٥-١٩٩٥) الا أنهما تعرضا الى صدمة مالية أدت الى ظهور الازمة المالية الاسيوية سنة (١٩٩٧)، نجد أن تايلاند تأثرت بشكل أكبر في الأزمة بسبب إعتمادها بشكل كبير على الإقتراض الخارجي، ليستمر نصيب الفرد بالانخفاض بشكل متدرج في البلدين لغاية الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة (٢٠٠٨) التي تسمى بأزمة الرهن العقاري، ليرتفع بعدها وبشكل ملحوظ في (٢٠١٠) ويستمر في السنوات (٢٠١١-٢٠١٣) ليبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده العالم ويبدأ نصيب الفرد بالزيادة في (٢٠١٤-٢٠١٨) بمعدلات نمو في نصيب الفرد في تايلاند تفوق معدلات النمو في كوريا يعكس مدى تطور الاقتصاد التايلاندي.

٢. **صافي التجارة**: تم الاعتماد على بيانات صافي التجارة بالسلع والخدمات وبالأسعار الجارية لدولتي تايلند وكوريا الجنوبية، لمعرفة الصدمات الاقتصادية التي أثرت على متغير التجارة، ويظهر من الشكل (٢) أن صافي التجارة تنمو بشكل إيجابي ومستقر للمدة (١٩٨٢-١٩٩٥) مع فارق ايجابي ملحوظ لكوريا الجنوبية على تايلاند، لكن سرعان ما انخفض بشكل بسيط في سنة (١٩٩٦-١٩٩٨) بسبب التحدي المالي الأسيوي، الذي وقع في تلك الفترة والذي يعود الى تباطؤ معدلات النمو في اليابان وأوربا أدى الى تخفيض اسعار الفائدة.

الشكل (٢) تطور نمو صافي التجارة في تايلاند وكوريا الجنوبية

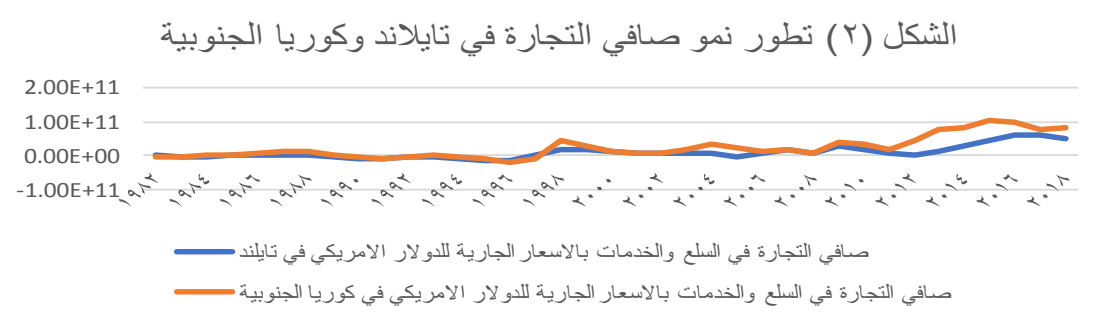

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Excel.

وانخفاض فرص الاستثمار، ليجد المستثمرون الفرصة الملائمة للإستثمار في دول جنوب شرق أسيا (كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند، اندونيسيا، سنغافورة) التي تعتبر من الدول ذات العوائد المالية المرتفعة فاقترضت المصارف وبيوت المال العملة الصعبة من اليابان واوربا وبقية دول العالم لتقدم قروض مقابل عملاتها المحلية ادى الى عدم قدرة كل من كوريا الجنوبية وتايلند الحفاظ على سعر صرف عملتها المحلية الأمر الذي أثر ايجاباً على صافي التجارة لأن تخفيض سعر صرف العملة يجعلها قادرة على المنافسة دولياً، فأرتفعت صادرات الدولتين منذ سنة (١٩٩٨) بشكل واضح لاسيما كوريا الجنوبية، واستمرت على نفس المستوى لغاية سنة ٢٠١٠ لتحقق كلا الدولتين زيادة ملحوظة في صافي التجارة.

٣. **معدلات التضخم**: يقصد به الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، إما بسبب الزيادة في الطلب الكلي بمقدار أكبر من قدرة العرض الكلي على توفير السلع والخدمات، أو يعود الى الزيادة في التكاليف الذي يؤدي الى رفع المستوى العام للأسعار.

الشكل (٣) معدلات التضخم في تايلاند وكوريا الجنوبية

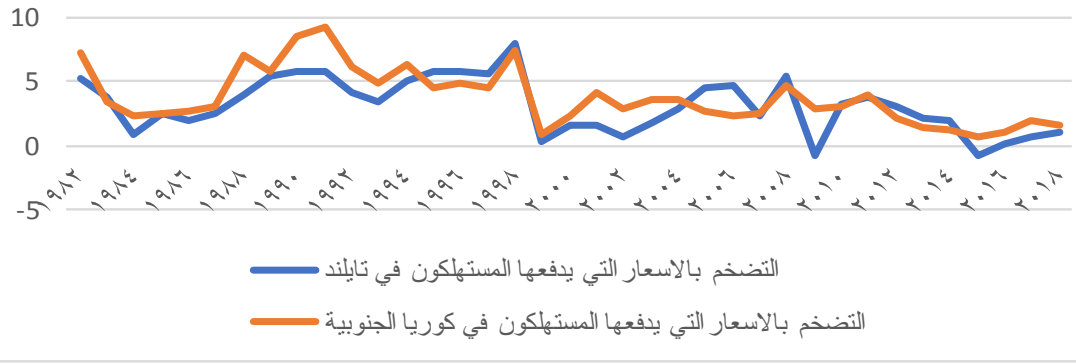

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Excel.

يظهر من الشكل (٣) أن هناك إرتفاع مستمر في الأسعار يبدأ من سنة (١٩٨٨-١٩٩٨) حيث دخلت تايلاند مرحلة نقاهة في سنة (١٩٩٩) عندها إرتفع معدل النمو الى (٤,٤) والسبب في ذلك يعود الى زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته تايلاند وكوريا الجنوبية، في تلك الفترة ودخول رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار داخل هاتين الدولتين الأمر الذي أدى الى إرتفاع في مستوى الأسعار ولكن سرعان ما بدأ ينخفض معدل التضخم بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات النمو حيث حققت تايلاند وكوريا الجنوبية زيادة في الصادرات بمقدار (٢٠%) في سنة (٢٠٠٠)، لتستمر معدلات التضخم بالانخفاض التدريجي حتى سنة (٢٠١٨) وهذا يعود الى الإستقرار الإقتصادي الذي شهده البلدين.

٤. **الإستثمار الأجنبي المباشر**: يمكن القول إن الاستثمار هو التضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول في المستقبل على دخول تفوق الإنفاق الأولي خلال فترة زمنية. في حين يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الاموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير مشاريع اقتصادية معينة يكون الإشراف عليها بشكل مباشر من قبل اصحاب رؤوس الاموال.

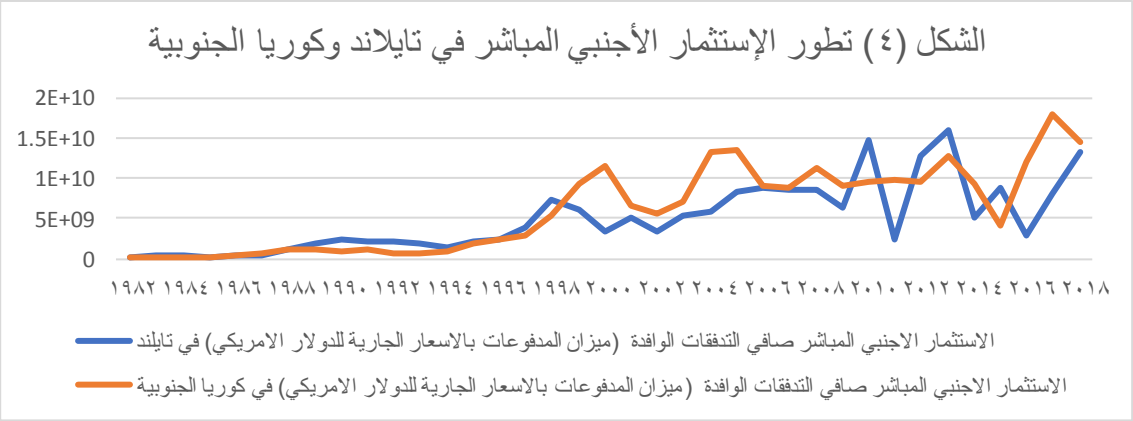

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Excel.

يظهر من الشكل البياني (٤) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان بسيطا جداً اعتباراً من سنة (١٩٨٢-١٩٩٨) أي بعد الأزمة المالية الأسيوية، سرعان ما بدأ يزداد بشكل واضح اعتباراً من (١٩٩٨) وأستقر في سنة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وذلك يعود الى الأزمة المالية العالمية التي أدت الى حدوث ركود اقتصادي ليستمر بالزيادة في الاستثمار الذي له دور كبير في الصادرات لاسيما الصناعية منها، حيث ترتكز الشركات متعدية الجنسيات على الصادرات الموجهة للخارج كذلك وفرت الحكومتان كوريا وتايلاند التسهيلات وقامت بتقديم حوافز للتصدير، مما أدى الى استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب كما اتجهت كلتا الحكومتان نحو إستراتيجية نمو الصادرات التي يقودها الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق هدفين أساسيين، هما الاستقطاب ونمو الصادرات ولكن من الشكل (٤) يظهر أن هناك انخفاض شديد في الاستثمار الأجنبي، لاسيما في تايلاند التي تعاني من هشاشة في هيكلها الاقتصادي، بالإضافة الى الركود الاقتصادي الذي شهده العالم، ولم يكن تأثيره كبيراً على كوريا كون اقتصادها أقوى من تايلاند، ثم ارتفع في سنة (٢٠١٣) لينخفض في سنة (٢٠١٤-٢٠١٥) بسبب الاضطرابات التي حدثت في العالم والحرب على داعش ليعود مرة أخرى بالارتفاع لغاية (٢٠١٨).

٥. **سعر الفائدة على الودائع**: ويقصد بها الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية سواء كان لمدة ليلة واحدة أو لمدة شهر ويعد مؤشرأسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية من المقترضين والتي ينبغي أن لاتزيد على هذا السعر، ويساعد البنك المركزي على التحكم في عرض النقد للتأثير على الوضع الأقتصادي بما يتلائم وتحقيق المصلحة العامة، رفع سعر الفائدة يعني تقليل السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي تقليل عرض النقد هذا إذا كان الاقتصاد يعاني من معدلات التضخم، ويحدث العكس في حالة الكساد حيث يقوم البنك المركزي بتقليل سعر الفائدة لزيادة السيولة لدى البنوك التجارية وزيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي والقضاء على الكساد الذي يعاني منه الاقتصاد. يظهر من الشكل البياني (٥) للدولتين قيد الدراسة أن أسعار الفائدة مرتفعة فيهما حيث بلغ أعلى مستوياته في سنة (١٩٩٠-١٩٩٢) لاسيما في تايلاند لينخفض بعض الشئ في سنة (١٩٩٢) ويستمر على نفس المستوى حتى سنة (١٩٩٧) الأزمة المالية الأسيوية إذ بدأ بالإرتفاع بشكل أكبر في كوريا الجنوبية ثم إنخفض بالتدريج في سنة (١٩٩٩) ليصل إلى أدنى مستوياته سنة (٢٠١٨).

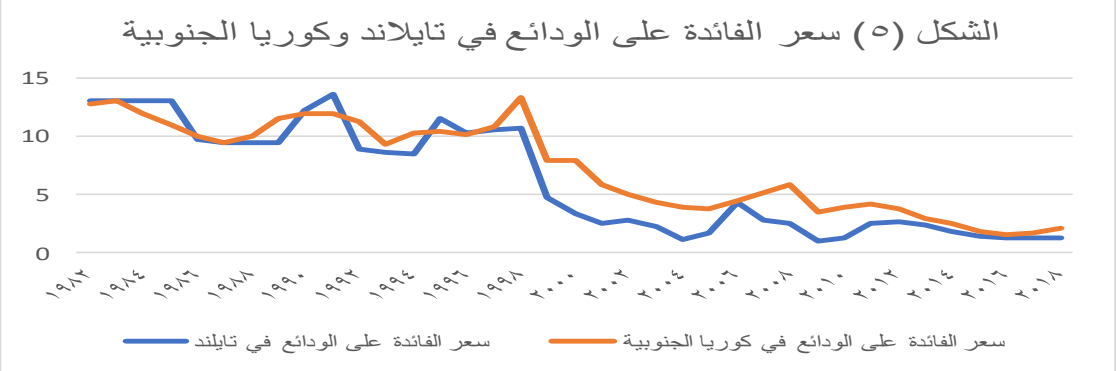

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Excel.

٦. **سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار**: المقصود به عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أما النسبة التي يتم على أساسها ذلك التبادل فتعرف بسعر الصرف. من الشكل البياني (٦) يظهر منحنى سعر الصرف لتايلاند موازي للمحور الأفقي وهذا يعود الى إعتمادها على سياسة سعر الصرف الثابت حتى سنة (١٩٩٧) ليتم تعديل آلية سعر الصرف بربطه بسلة من العملات ليوفر بيئة مالية مستقرة تفضي الى النمو الاقتصادي من خلال تسهيل الإداء الجيد للصادرات وتشجيع الإستثمار الذي ساعد على تحقيق معدلات نمو عالية وصلت الى (٨%) مع تضخم معتدل كل هذا جعل منحنى سعر الصرف التايلندي موازي للمحور الأفقي على العكس من منحنى سعر الصرف الكوري الذي إعتمدت سياسة سعر الصرف المرن، إن إعتماد سياسة سعر الصرف المدار بعد سنة (١٩٩٧) يعني أن السياسة النقدية لديها مساحة محدودة للمناورة ولكن في نفس الوقت تكون المخاطر منخفضة جداً، في حين شجع التحرر المالي السريع الذي بدأ بشكل فعلي سنة (١٩٨٧) أدى إلى زيادة الضغط على ألبات لاسيما سنة (١٩٩٦) إضطر بنك تايلاند الى التدخل بشدة في حالات عديدة منها منع معاملات صرف العملات الأجنبية مع البات واقراضها لغير المقيمين مقتصر على اولئك الذين لديهم انشطة تجارية أو استثمارية حقيقية، كل هذا جعل سعر الصرف التايلندي مسيطر عليه وبقي مستقراً. أما بالنسبة لكوريا الجنوبية التي إعتمدت آلية سعر الصرف المرن فقد ظهر سعر الصرف متذبذباً لاسيما في سنة (١٩٩٧) نتيجة الأزمة المالية الأسيوية وكذلك في سنة (٢٠٠٨) أثناء الأزمة المالية العالمية التي سببت صدمة في سعر الصرف أدت الى تخفيض قيمة العملة الكورية (الوون) مقابل الدولار ليبقى بعدها مستقراً في مدى محدد.

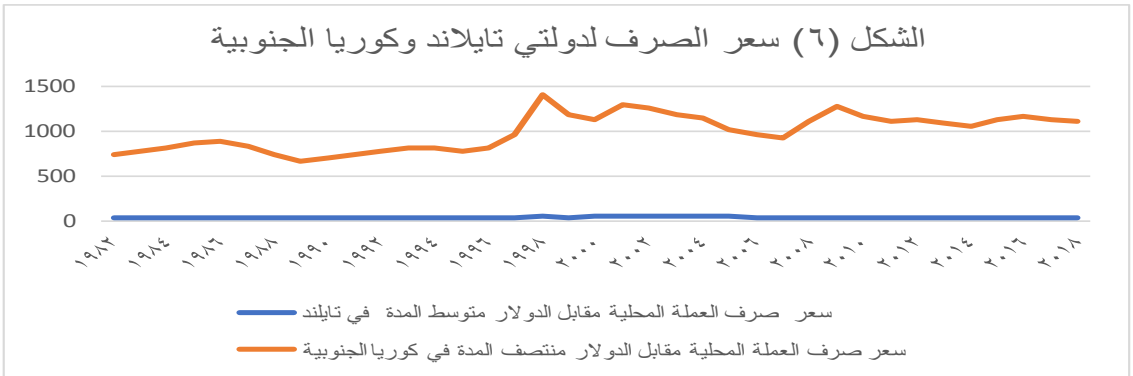

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Excel.

ثالثاً قياس بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج القومي

لمعرفة أثر الصدمات الاقتصادية سيتم الاستعانة بالاساليب القياسية لمعرفة أثر الصدمات الداخلية والخارجية في نمو نصيب الفرد من الناتج القومي لكل من تايلاند وكوريا الجنوبية، للمدة (١٩٨٢-٢٠١٨) باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي، وتحليل مكونات التباين، ودوال إستجابة النبضة، بإستخدام البرنامج الإحصائي Eviews9 وبداية لابد من تعريف متغيرات الدراسة:

Y= النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

X1= صافي التجارة في السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وجاءت العلاقه طردية مع المتغير التابع متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية.

X2= معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون، علاقته عكسية بالمتغير التابع وهي علاقة تتفق مع النظرية الاقتصادية.

X3= الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) علاقته طردية بالمتغير التابع يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

X4= سعر الفائدة على الودائع، علاقته عكسية مع المتغير التابع ، تتفق مع المنطق الاقتصادي

X5= سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار متوسط المدة ، علاقته عكسية مع المتغير التابع، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية.

وقد تم استخدام بيانات متغيرات الدراسة بالقيم الجارية من أجل ظهور الصدمة بشكل واضح وفي البداية لابد من القيام بإختبار إستقرارية متغيرات الدراسة.

١. **إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** في البداية لابد من إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، لمعرفة مدى الإمكانية في الإعتماد عليها في الإختبار والتنبؤ ويشترط في سكون السلاسل الزمنية ثبات الوسط الحسابي للمتغير، وكذلك ثبات تباين المتغير. تم إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP)، تبين أن السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة في المستوى لكلا الدولتين (تايلاند، كوريا الجنوبية)، الا إنها إستقرت في الفرق الأول وهذا ما أظهرته نتائج الاختبار، إذ بلغت قيمة (ADF) المحسوبة لدولة تايلاند (٢٥,٠٦٢٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وهذا ما أكدته الإحتمالية Prob والبالغة (٠,٠١٤٥) وهي أقل من (٥%). كذلك أظهر إختبار فيليبس بيرون إستقرارية السلاسل الزمنية في الفرق الأول حيث كانت قيمته المحسوبة أكبر من الجدولية، وكما في الجدول (١):

الجدول (١): إختبار ديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون لجذر الوحدة

	الاستقرارية في كوريا الجنوبية		الاستقرارية في تايلاند	
	Statistic	**Prob**	**Statistic**	**Prob**
ADF- Fisher Chi-Square	26.207	0.0123	25.0622	0.0145
PP- Fisher chi-Square	26.062	0.0123	25.6092	0.0122

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviews9.

أما كوريا الجنوبية فقد أشارت نتائج إختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية مستقرة في الفرق الأول أيضاً، حيث بلغت قيمة (ADF-Fisher Chi-Square) معنويتها وكانت قيمتها المحسوبة البالغة (٢٦,٢٠٧) أكبر من قيمتها الجدولية، يظهر ذلك من خلال الإحتمالية البالغة (٠,٠١٢٣) وهي أقل من (٥%)، يعني ذلك أن النموذج مستقر وبالإمكان الإعتماد عليه في الإختبار. كما بلغت قيمة إختبار (PP-Fisher Chi-Square) المحسوبة (٢٦,٠٦٢) وهي معنوية

ايضاً كونها أكبر من الجدولية يؤكد ذلك الإحتمالية التي كانت أقل من (٥%) وهذا ما يؤكد معنوية وإستقرار السلاسل الزمنية لنموذج دولة كوريا الجنوبية أيضاً. مما تقدم يتضح أن الإنموذجين أثبتا إستقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول، لذلك يمكن الاعتماد عليها في الإختبار وإتخاذ القرار.

٢. **اختبار التكامل المشترك:** بعد إجراء اختبار جذر الوحدة وثبات إستقرارية السلاسل الزمنية نجري إختبار التكامل المشترك للدولتين قيد الدراسة، وقد تبين وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ويتحقق التوازن وتصحيح حالة عدم الإستقرار في الأجل الطويل الجدول (٢) يعرض نتائج إختبار (جوهانسن-جوسليوس) للتكامل المشترك للنموذجين قيد الدراسة.

الجدول (٢): التكامل المشترك لنموذجي تايلاند وكوريا الجنوبية

	إختبار الأثر trace لنموذج تايلاند			
فرضية العدم	الفرضية البديلة	Trace	القيمة الحرجة	القيمة الذاتية
r=0	r=1	١٢٦,٠٨٣٤	٩٥,٧٥٣٦	٠,٨٥٠٠
r≤1	r=2	٧٤,٨٥٢٥	٦٩,٨١٨٨	٠,٦٨٢٥
	اختبار القيمة الذاتية العظمى max لنموذج تايلاند			
فرضية العدم	الفرضية البديلة	Max	القيمة الحرجة	القيمة الذاتية
r=0	r=1	٥١,٢٣٠٨	٤٠,٠٧٧٥	٠,٨٥٠٠
r≤1	r=2	٣١,٩٨١٢	٣١,٨٧٦٨	٠,٦٨٢٥
	اختبار الأثر trace لنموذج كوريا الجنوبية			
فرضية العدم	الفرضية البديلة	Trace	القيمة الحرجة	القيمة الذاتية
r=0	r=1	١٢٤,٠٢٣	٩٥,٧٦٥٤	٠,٧٧٨٢
r≤1	r=2	٧٢,٧٥٦٢	٦٨,٧٤٢٣	٠,٦٥٤٣
	اختبار القيمة الذاتية العظمى max لنموذج كوريا الجنوبية			
فرضية العدم	الفرضية البديلة	Max	القيمة الحرجة	القيمة الذاتية
r=0	r=1	٤٩,٨٥٤٢	٤١,٠٧٣٢	٠,٨٠٥٥
r≤1	r=2	٣١,٨٢٩٨	٣٠,٣٧٦٥	٠,٦٦٥٤

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

أظهر اختبار الأثر (trace) أن القيمة المحتسبة كانت أكبر من القيمة الحرجة لنموذج تايلاند، والبالغة (١٢٦,٠٨) في حين بلغت القيمة الحرجة (٩٥,٧٥) عند مستوى معنوية (٥%)، بذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة مع الزمن، والكلام نفسه ينطبق على القيمة اللاحقة لإختبار الأثر لنموذج تايلاند، ويؤكد إختبار القيمة العظمى (max) ما تم التوصل إليه في إختبار الأثر حيث كانت القيمة المحسوبة (٥١,٢٣)، في حين بلغت القيمة الحرجة (٤٠,٠٧٧) عند مستوى معنوية (٥%)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وهذا الكلام ينطبق على القيمة اللاحقة لإختبار القيمة العظمى يعني ذلك وجود متجهان للتكامل المشترك. في حين أظهرت نتائج إختبار الأثر (trace) لنموذج كوريا الجنوبية معنويته أيضاً، حيث بلغت القيمة المحسوبة (١٢٤,٠٢٣) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (٩٥,٧٦) عند مستوى معنوية (٥%)، يعني نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. في حين بلغت القيمة المحسوبة اللاحقة لإختبار الأثر لنموذج كوريا الجنوبية (٧٢,٧٥) وكانت أكبر من القيمة الحرجة البالغة (٦٨,٧٤). وكذلك

الحال بالنسبة لإختبار القيمة العظمى (max) أظهرت معنويتها أيضاً حيث بلغت القيمة العظمى المحسوبة (٤٩,٨٥) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (٤١,٠٧) عند مستوى معنوية (٥%)، وكذلك الحال بالنسبة للقيمة اللاحقة حيث بلغت القيمة المحسوبة (٣١,٨) وهي أكبر من القيمة الحرجة البالغة (٣٠,٣٧). مما تقدم ان الإنموذجين يوجد فيهما تكامل مشترك، أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

٣. **اختبار مدد الإبطاء المثلى:**

الجدول (٣): تحديد المدة المثلى للإبطاء في إنموذجي تايلاند وكوريا الجنوبية

	اختبار مدد الإبطاء المثلى لنموذج تايلاند					
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1685.425	NA	5.46e+45	122.3404	122.6307	122.4240
1	-139.221	52.51422*	1.57e+42*	11.7947*	67.3109*	78.3832*
	اختبار مدد الابطاء المثلى لنموذج كوريا الجنوبية					
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1584.425	NA	4.75e+55	132.5621	133.2203	109.5430
1	-153.331	57.60603*	2.28e+23*	15.1234*	40.3210*	25.8762*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

تم اختبار مدد الإبطاء المثلى للفرق الأول لقيم المتغيرات الخاصة في الإنموذج بالإعتماد على المعايير الخاصة بذلك (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، ووفقاً للإختبارات التي يتضمنها الجدول فقد أعطت المعايير المذكورة أقل قيمة في مدة الإبطاء الاولى لإنموذجي تايلاند وكوريا الجنوبية.

٤. **تقدير معادلة الانحدار لأنموذجي تايلاند وكوريا الجنوبية:** تم اختيار الصيغة اللوغارتمية كأفضل صيغة مثلت الدالة لنموج تايلاند وأظهرت قيمة (t) المحسوبة معنوية جميع متغيرات الدراسة، كما قدرت قيمة (R^2) المصحح في نموذج تايلاند (٠,٥٨) وهي نسبة مافسرته المتغيرات المستقلة التوضيحية في المتغير التابع المتمثل بمتوسط دخل الفرد من الدخل القومي، في حين أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها الإنموذج تؤثر بنسبة (٠,٤٢)، ومن إنموذج الإنحدار المتعدد تبين أنه تجاوز إختبار معامل التحديد ككل (F)، حيث كانت قيمتها المحسوبة (٩,٥) وهي أكبر من الجدولية، ولم تظهر مشكلة الإرتباط الذاتي في الإنموذج وهذا ما يؤكده إختبار (D.W) البالغ (١,٩٠) والواقع في منطقة القبول.

الجدول (٤): مقدرات معادلة الإنحدار لإنموذجي تايلاند وكوريا الجنوبية

المتغيرات	تقدير نموذج تايلاند	الاحتمالية	تقدير نموذج كوريا الجنوبية	الاحتمالية
X1 (-1)	T=-2.6	0.0321	T= -3.04	0.0432
X2 (-1)	T= -2.50	0.045	T= -2.5	0.019
X3 (-1)	T=-1.97	0.048	T= 2.9	0.034
X4 (-1)	T=3.45	0.039	T= 1.9	0.0216
X5 (-1)	T= -2.89	0.024	T=-2.84	-0.0127
R^2	0.58	-	0.53	-
F	9.5	0.0042	5.09	0.0027
D.W	190	-	1.96	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

أما متغيرات الدراسة فكانت ذات تأثير معنوي إذ أظهر تأثير المتغير (X1) صافي التجارة في السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي معنويته وبإشارة موجبة وبمرونة قدرها (١,٧) يعني أن الزيادة في الصادرات لدولة تايلاند بنسبة (١%) يؤدي الى الزيادة في نصيب الفرد التايلاندي من الدخل القومي بمقدار المرونة المذكورة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية القائل بوجود علاقة طردية بين صافي التجارة وحصة الفرد من الدخل القومي.

في حين تبين معنوية المتغير (X2) التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون وبإشارة سالبة وبمعامل مرونة قدره (٠,٧٨)، يعني أن الزيادة في معدلات التضخم بنسبة (١%) يؤدي الى تخفيض متوسط دخل الفرد التايلاندي بنسبة (٠,٧٨)، لان التضخم اقتطاع جزء من الدخل الحقيقي للأفراد لاسيما أصحاب الدخول الثابتة وهذا يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية.

أما المتغير (X3) الإستثمار الأجنبي المباشر فقد أظهر معنويته وبإشارة موجبة وبمرونة قدرها (٢,١٣) معنى ذلك أن الزيادة في الإستثمار الأجنبي بنسبة (١%) يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تايلاند بمقدار المرونة المذكورة، يعني أن هناك علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

في حين تبين معنوية (X4) سعر الفائدة على الودائع وبإشارة سالبة تعكس المنطق الاقتصادي وبمرونة قدرها (٠,٢١٦) يعني أن الانخفاض في معدلات الفائدة بنسبة (١%) يؤدي الى الزيادة في نصيب الفرد بمقدار المرونة المذكورة، وهذه الزيادة تعود الى تأثيرات انخفاض الفائدة وزيادة الاستثمار وتوفير فرص عمل، وتخفيض معدلات البطالة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة دخل الفرد، وزيادة الطلب الكلي والتخلص من الكساد الذي يعاني منه الاقتصاد التايلاندي.

في حين أثبت المتغير (X5) سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار معنويته أيضاً وبإشارة سالبة يعكس العلاقة العكسية بين سعر الصرف ومتوسط دخل الفرد، بمعنى أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية بنسبة (١%) يؤدي الى زيادة نصيب الفرد بمقدار المرونة والبالغة (٠,١٢٧)، فالتخفيض في سعر صرف العملة المحلية يشجع الصادرات يجعل السلع المحلية قادرة على المنافسة في السوق الدولية وبالتالي جلب عملة صعبة إلى البلاد ويحقق فائض في الميزان التجاري. أما في كوريا الجنوبية تم إختيار الصيغة اللوغاتمية كونها مثلت النموذج أفضل تمثيل، وأظهرت قيمة (t) المحسوبة معنوية المتغيرات الداخلة في النموذج جميعها، وقد قدرت قيمة معامل التحديد المصحح (R^2) بنسبة (٠,٥٤) تعكس نسبة مافسرته المتغيرات المسقلة في المتغير التابع وما تبقى فهي متغيرات من خارج من خارج النموذج تؤثر فيه، كما أظهر إختبار معامل التحديد ككل (F) معنويته، حيث بلغت قيمتها المحسوبة (٥,٠٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية يبين ذلك قيمة الإحتمالية التي كانت أقل من (٥%)، ولم تظهر مشكلة الإرتباط الذاتي وهذا ما أظهره إختبار (D.W) إذ بلغت قيمته (١,٩٦) فهي تقع في منطقة القبول، يعني أن الأنموذج خالي من مشكلة الإرتباط الذاتي بين المتغيرات الوهمية التي إن ظهرت ستعمل على تشويه نتائج الأنموذج.

أما متغيرات الدراسة فقد أظهرت معنويتها أيضاً، إذ تبين معنوية المتغير (X1) صافي التجارة من السلع والخدمات وبأشارة موجبة أيضاً وبمرونة قدرها (١,٦) يعني أن الزيادة في الصادرات الكورية بنسبة (١%) تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار المرونة

المذكورة، حيث تحقق الصادرات فائض في ميزان المدفوعات الذي يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي.

أما المتغير (X2) معدل التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون فقد أظهر معنويته أيضاً وبإشارة سالبة وبمرونة قدرها (٠,٦٧)، معنى ذلك أن الزيادة في معدلات التضخم بنسبة (١%) يؤدي الى تخفيض متوسط دخل الفرد بمقدار المرونة المذكورة، وهذه نتيجة منطقية فمعدل التضخم يقلل من قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات.

في حين أظهر المتغير (X3) الإستثمار الأجنبي معنويته وبإشارة موجبة وبمرونة قدرها (١,٩٨) يعني أن الزيادة في معدلات الإستثمار الأجنبي تزيد من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعمل الاستثمار على استغلال الموارد المعطلة وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة وتحقيق قيمة مضافة الى الدخل القومي.

أما المتغير (X4) سعر الفائدة فقد أظهر معنويته وبإشارة سالبة وبمرونة قدرها (٠,٢٤٠)، يعني أن انخفاض سعر الفائدة بنسبة (١%) يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار المرونة المذكورة، وهذه الزيادة تعود الى أن انخفاض سعر الفائدة يحقق زيادة في معدلات الإقتراض والإستثمار وفتح فرص جديدة والتخلص من البطالة وزيادة الناتج، وتحقيق قيمة مضافة الى الناتج المحلي الإجمالي.

كما جاء المتغير (X5) سعر الصرف بقيمة معنوية إحصائياً وبأشارة موجبة يعكس العلاقة الطردية مع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت المرونة (٠,٣٢٧).

مما تقدم يتضح أن هناك تقارب إقتصادي واضح وهذا ما أثبتته نتائج نماذج الإنحدار لكل من تايلاند وكوريا الجنوبية، بمعنى إنها تتأثر بنفس المستوى من الصدمات الاقتصادية والنقدية التي تتعرض لها، هذا التقارب يجعلها قادرة على تحقيق تكامل نقدي واصدار عملة موحدة التي تعد من أعلى وأسمى مستويات التكامل الاقتصادي.

٥. **تحليل دوال إستجابة النبضة في الإنموذج التايلاندي:** يوضح الجدول (٥) إستجابة نصيب الفرد من الدخل القومي (Y) لصدمة مفاجئة مقدارها إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الاخرى لإنموذج تايلاند، نلاحظ أن إستجابة نصيب الفرد من الدخل القومي (Y) للصدمات غير المتوقعة في المتغير نفسه يكون موجباً دائماً ولكن يميل الى الانخفاض في السنة الخامسة ثم يعاود الإرتفاع مرة أخرى الى نهاية المدة، أما إستجابة نصيب الفرد لصدمة مفاجئة بمقدار إنحراف معياري واحد في صافي التجارة (X1) تكون سالبة ومتناقصة في السنة الأولى والثانية ولكن سرعان مايصبح تأثيرها موجباً وبشكل متزايد، يعكس أثر هذا المتغير على حصة الفرد في الأجل الطويل. أما إستجابة حصة الفرد لصدمة مفاجئة بمقدار إنحراف معياري واحد في التضخم بالأسعار (X2) سيكون تأثيره واضحاً في السنة الأولى ويستمر تأثيرها سلبياً وبشكل متزايد يعكس الأثر الواضح لمعدلات التضخم على نصيب الفرد. أما إستجابة نصيب الفرد لصدمة بانحراف معياري واحد في (X3) الإستثمار الأجنبي حيث يظهر تأثيرها بشكل واضح في السنة الثالثة ويكون تأثيره إيجابياً حتى نهاية المدة.

الجدول (٥): تحليل دوال إستجابة النبضة في تايلاند

	Response of LOGY					
Period	**LOGY**	**LOGX1**	**LOGX2**	**LOGX3**	**LOGX4**	**LOGX5**
1	4543.97	-374.27	0.000	5.42	335.87	0.000
2	4232.32	-245.81	-9.59	9.36	344.54	451.21
3	3992.45	1322.77	-18.67	1031.68	398.36	732.45
4	3894.21	1533.22	-161.24	1072.43	531.92	836.29
5	2531.45	1693.54	-136.52	1125.65	622.12	905.16
Period	**LOGY**	**LOGX1**	**LOGX2**	**LOGX3**	**LOGX4**	**LOGX5**
6	2312.76	1785.42	-1354.7	1231.32	735.24	1025.14
7	2211.44	1836.98	-1552.2	1524.71	-235.69	1122.16
8	2122.55	1988.41	-1773.2	1623.34	-335.16	1321.24
9	2019.39	2066.26	-1824.5	1776.55	-422.72	1513.36
10	1987.57	2144.39	-1963.8	1896.66	-482.54	1621.39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

كذلك فأن استجابة نصيب الفرد لحدوث صدمة بانحراف معياري واحد في (X4) سعر الفائدة، ظهر تأثيره في السنة الأولى حتى السنة السادسة وبشكل إيجابي ثم بعدها يكون تأثيره سلبياً حتى نهاية المدة. في حين أن استجابة الى صدمة في (X5) سعر الصرف فسيكون تأثيره ايجابياً في السنة الثانية وبشكل متزايد حتى نهاية المدة بسبب اعتماد تايلاند على سياسة سعر الصرف الثابت. مما تقدم يتضح أن للصدمات الداخلية التأثير الأكبر في المتغير التابع مقارنة بالصدمات الخارجية.

٦. **تحليل مكونات التباين (VD) لنموذج تايلاند:** يبين الجدول (٦) نتائج تحليل مكونات التباين الخاص بنصيب الفرد من الدخل القومي المتأتي من الصدمات التي تحدث في متغيرات الأنموذج، كما يبين العمود S.E الخطأ المعياري أما بقية الأعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي.

الجدول (٦): تحليل مكونات التباين في تايلاند

	Variance Decomposition of LOGY						
Period	**S.E**	**LOGY**	**LOGX1**	**LOGX2**	**LOGX3**	**LOGX4**	**LOGX5**
1	753.201	75.10	0.42	0.80	17.98	0.23	5.45
2	8426.12	72.17	0.94	9.15	5.18	1.80	10.57
3	9222.34	69.80	4.13	10.22	7.12	3.29	5.45
4	9762.31	62.23	8.20	11.89	9.13	4.19	4.21
5	1002.60	40.19	20.71	15.52	11.82	7.18	6.45
6	1122.34	30.39	22.01	16.87	13.15	11.06	6.50
7	1231.18	24.50	22.93	16.84	14.90	12.19	7.63
8	1332.23	21.40	27.04	17.12	13.72	13.21	7.50
9	1455.64	20.14	21.49	19.64	15.93	14.19	8.60
10	1478.66	19.31	20.42	20.56	14.42	16.13	9.15

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

حيث نلاحظ أن المتغير التابع (Y) نصيب الفرد من الدخل القومي يفسر مانسبته (٧٥,١٠%) من مكونات التباين في نفسه في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل الى (١٩,٣١%) بعد مرور عشرة سنوات. أما متغير (X1) صافي التجارة فأنه يفسر نسبة منخفضة في السنة الأولى تصل الى (٠,٤٢%) في نصيب الفرد (Y) عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد، ترتفع هذه النسبة لتصل في السنة العاشرة الى (٢٠,٤٢%) من مكونات التباين، أما المتغير (X2) معدل التضخم فأنه يفسر نسبة من مكونات التباين لمتغير (Y) في السنة الأولى مقدارها (٠,٨٠%)، ويستمر بالزيادة ليصل في السنة العاشرة الى (٢٠,٥٦%) من مكونات التباين والمتغير الأخر (X3) الاستثمار الأجنبي فأنه يفسر نسبة كبيرة من مكونات التباين للمتغير (Y) نتيجة حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد تقدر (١٧,٩٨%) من مكونات التباين وتأخذ بعدها بالانخفاض لتصل في السنة الثانية الى (٥,١٨%) وتستمر في الزيادة لتصل في السنة العاشرة الى (١٤,٤٢%)، أما المتغير (X4) سعر الفائدة فأنه يفسر شيئاً بسيطاً أيضاً من مكونات التباين لمتغير (Y) نتيجة لحدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد ولكنه سرعان ما يزداد ليصل في السنة العاشرة الى (١٦,١٣%) وهذا يعكس الأثر الجيد على المتغير (Y)، أما متغير (X5) سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار فأنه يفسر (٥,٤٥%) من مكونات التباين عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في السنة الأولى ليصل في السنة العاشرة الى (٩,١٥%) وعليه يظهر أن المتغيرات قيد الدراسة كان لها الدور الأكبر في تفسير التغير في نصيب الفرد من الناتج القومي. مما تقدم يتضح أن للصدمات الداخلية الأثر الأكبر في نصيب الفرد من الصدمات الخارجية في تايلاند، بالرغم من تقارب التأثير الى حد ما وهذا يتفق مع الفقرة الأولى من فرضية البحث.

٧. **تحليل دوال استجابة النبضة في كوريا الجنوبية:** يوضح الجدول (٧) إستجابة (Y) حصة الفرد من الدخل القومي لصدمة مفاجئة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، ونلاحظ أن إستجابة (Y) للصدمات غير المتوقعة في المتغير نفسه يكون موجباً دائماً مائلاً الى الانخفاض حتى السنة العاشرة. أما استجابة (Y) لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في (X1) صافي التجارة تبدأ سالبة ومتناقصة في السنة الأولى والثانية وبعدها يصبح تأثيرها موجباً وبشكل متزايد حتى السنة العاشرة وهذا يعكس أثر هذا المتغير على (Y) في الأجل الطويل. في حين أن استجابة (Y) لصدمة مفاجئة بانحراف معياري واحد في (X2) معدل التضخم سيكون تأثيره بسيطاً وسالباً في السنة الأولى ثم يكون أثر هذه الصدمة سالباً وبشكل متزايد الى نهاية المدة. أما استجابة (Y) لصدمة بانحراف معياري واحد في (X3) الإستثمار الأجنبي فأن هذه الصدمة يكون تأثيرها موجباً في السنة الأولى وبشكل متزايد حتى نهاية المدة. وكذلك فأن استجابة (Y) لحدوث صدمة بإحراف معياري واحد في (X4) سعر الفائدة سيكون تأثيرها موجباً ومتزايداً حتى السنة السابعة وبعدها يكون التأثير سالباً حتى نهاية المدة. في حين ان استجابة (Y) لصدمة في (X5) سعر صرف العملة المحلية سيكون تأثيرها موجباً من السنة الاولى ويستمر في الزيادة الى نهاية المدة وبشكل أكبر من سعر الصرف في تايلاند وهذا يعود الى أن كوريا تعتمد نظام سعر الصرف المرن. مما تقدم على الرغم من تأثير جميع المتغيرات في (Y) الا أن للصدمات الخارجية الأثر الأكبر، حيث أظهرت X1 صافي الصادرات وX3 الاستثمار الأجنبي وX5 سعر الصرف الأثر الأكبر في المتغير التابع.

الجدول (٧): تحليل دوال استجابة النبضة في كوريا الجنوبية.

	Response of LOGY					
Period	**LOGY**	**LOGX1**	**LOGX2**	**LOGX3**	**LOGX4**	**LOGX5**
1	4452.71	-344.15	-0.024	7.33	435.55	332.11
2	4122.33	-309.28	-10.32	11.75	467.21	390.33
3	3871.35	1245.29	-16.24	162.46	488.23	822.01
4	3672.14	1466.36	-214.65	378.90	525.34	1402.41
5	2622.09	1572.44	-256.96	490.87	594.42	1731.55
6	2496.60	1647.26	-2901.80	685.32	677.50	2902.73
7	2331.49	1765.37	-3770.54	890.43	753.65	3361.13
8	2256.13	1847.80	-4121.66	940.57	-421.13	4321.35
9	2146.39	1953.94	-5250.38	1036.49	-505.23	5123.91
10	1896.50	2122.65	-5760.93	1370.55	-693.78	6012.18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

٨. **تحليل مكونات التباين في كوريا الجنوبية:** يبين الجدول (٨) نتائج تحليل مكونات التباين الخاص بحصة الفرد من الدخل القومي المتأتي من الصدمات التي تحدث في متغيرات الإنموذج يبين العمود الثاني في الجدول الخطأ المعياري (S.E) أما بقية الأعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي. نلاحظ من الجدول بأن المتغير(Y) يفسر (62.24%) من مكونات التباين في (Y) في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع ليصل (10.81%) بعد مرور عشر سنوات.

الجدول (٨): تحليل مكونات التباين في كوريا الجنوبية

	Variance Decomposition of LOGY						
Period	**S.E**	**LOGY**	**LOGX1**	**LOGX2**	**LOGX3**	**LOGX4**	**LOGX5**
1	895.32	62.24	0.86	7.25	14.14	0.000	15.50
2	9433.34	45.20	4.75	9.32	17.61	3.72	19.39
3	9882.07	40.34	7.27	12.34	15.65	6.19	18.20
4	1075.76	37.21	10.17	14.81	19.07	9.28	9.46
5	1312.55	31.52	12.16	16.02	23.02	13.09	4.22
6	1524..61	28.13	15.29	19.28	17.13	14.11	6.05
7	1645.50	21.88	16.71	20.15	19.21	15.23	6.81
8	1719.13	18.07	18.33	22.27	17.47	16.07	7.78
9	1827.29	14.63	19.14	20.09	14.30	19.36	12.46
10	1902.32	10.81	22.29	21.13	12.24	22.02	12.51

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي Eviws9.

أما متغير (X1) يفسر (٠,٨٦%) من مكونات التباين في (Y) في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد ثم يرتفع ليصل في السنة العاشرة الى (٢٢,٢٩%)

من مكونات التباين. أما متغير (X2) فأنه يفسر (٧,٢٥%) من مكونات التباين في (Y) ويستمر في التزايد وصولا الى (٢١,١٣%) في السنة العاشرة. أما متغير (X3) الإستثمار الأجنبي فأنه يفسر (١٤,١٤%) من مكونات التباين في (Y) حصة الفرد من الدخل القومي في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد، ثم يرتفع ليصل الى أعلى مستوى له في السنة الخامسة والبالغ (٢٣,٠٢%) ويبدأ بالتذبذب وصولا الى أدنى مستوى له في السنة العاشرة والبالغة (١٢,٢٤%)، في حين لم يفسر المتغير (X4) سعر الفائدة في السنة الأولى من مكونات التباين لمتغير حصة الفرد من الدخل القومي (Y) نتيجة حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد، ليفسر في السنة الثانية (٣,٧٢%) من مكونات التباين ليصل الى أعلى مستوى له في السنة العاشرة والبالغة (٢٢,٠٢%) من مكونات التباين. أما المتغير (X5) سعر الصرف فأنه يفسر (١٥,٥٠%) من مكونات التباين في (Y) في السنة الأولى ويستمر في الزيادة حتى السنة الثانية ثم يبدأ بالانخفاض الى السنة التاسعة ليصل في السنة الأخيرة (١٢,٥١%).

رابعاً. الاستنتاجات والمقترحات:

اولاً. الاستنتاجات:

١. تعرض الاقتصاد التايلاندي والكوري الجنوبي الى صدمات عديدة خلال مدة الدراسة، وكان تأثير بعضها شديداً لاسيما الصدمة التي ظهرت (١٩٩٧-١٩٩٨) وسميت بالتحدي المالي الأسيوي.
٢. عانى الاقتصاد التايلاندي والكوري من صدمات داخلية كالصدمات النقدية التي تظهر بشكل واضح في الجانب التحليلي.
٣. من خلال الجانب القياسي تبين أن المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى الا إنها استقرت في الفرق الأول لكلا الإنموذجين.
٤. كما تبين من خلال إختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
٥. تشير نتائج الإنحدار عن معنوية الإنموذجين وتقارب نتائجها حيث كان هناك تقارب في الإختبارات الإحصائية والقياسية.
٦. أشارت دوال إستجابة النبضة أن حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد سيؤدي الى زيادة حصة الفرد من الدخل القومي بمقدار (٤٥٤٣,٢٧) في السنة الأولى للأنموذج التايلاندي، في حين بلغت في الانموذج الكوري (٤٤٥٢,٧١). فهذا يتفق مع الفقرة الثانية من فرضية البحث.
٧. تشير دوال تحليل مكونات التباين أن متغير حصة الفرد من الدخل القومي يفسر (٧٥,١٠) من التباين في أخطاء التنبؤ للمتغير العشوائي في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد، في حين يفسر حصة الفرد من الدخل القومي في الإنموذج الكوري (٦٢,٢٤) من التباين في التنبؤ.

ثانياً. المقترحات:

١. يؤكد التقارب الاقتصادي على ضرورة التكامل النقدي بين هذه الدول لتشكل بذلك قوة اقتصادية كبيرة وتحقق استقراراً نقدياً فيما بينها.
٢. ضرورة التوسع في الإستثمار الأجنبي المباشر في دولتي تايلاند وكوريا الجنوبية، ظهر ذلك بشكل واضح في دوال استجابة النبضة وتحليل التباين، والتي بإمكانها زيادة النمو الاقتصادي.

٣. ضرورة الإبقاء على سعر صرف منخفض أمام الدولار الامريكي الذي يكون له تأثيراً إيجابياً على القدرة التنافسية في السوق الدولية.
٤. تطوير القطاع الصناعي في دول الدراسة عن طريق تكامل الصناعة افقيا وعموديا لتغذية إحداهما الأخرى وزيادة صافي الصادرات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، لما تحققه الصادرات من مساهمة واضحة في الناتج.
٥. العمل على تخفيض سعر الفائدة وضبط النظام المالي من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي في المشاريع ذات القدرة التنافسية العالية والتخلص من معدلات البطالة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. الجبوري، د. مهدي سهر وحسين، خضير عباس، ٢٠١١، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثاني، العدد السابع.
٢. الحسيني، ايمان عبد الرحيم، واخرون، ٢٠١٧، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد ٢٠.
٣. د.عدالة العجان وسحنون مريم، ٢٠١٥، تأثير الصدمات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٧)، المجلد (١١).
٤. تم الحصول على البيانات من البنك الدولي على الموقع التالي:
https//databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Kishan and other, 2016, the impact of monetary policy shocks on the economy: evidence from srilanka, working paper.
2. Srithilat and other, 2017, the impact of monetary policy on economic development: Evidence from Lao PDF, Global journal of human-social science: Economics, volume 17, Issue 2version.
3. M.RAMESH, 2009, Economic crisis & its social impacts,Global social policy VOL9,pp79-99.

الملحق (١): بيانات تايلاند

السنوات	النمو في نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	صافي التجارة في السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون	الاستثمار الاجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	سعر الفائدة على الودائع	سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار متوسط المدة
1982	3.443051	-6.70E+08	5.25908	190868602	13	23.000116
1983	4.54606	-2.90E+09	3.726537	349606932	13	23.000116
1984	3.351854	-1.80E+09	0.864898	401019249	13	23.639369
1985	2.235974	-1.10E+09	2.431731	163200658	13	27.158887
1986	3.304701	8.39E+08	1.841676	262504154	9.75	26.298883
1987	7.824735	2.39E+08	2.466461	351932497	9.5	25.722796
1988	11.48394	-1.00E+09	3.862731	1.105E+09	9.5	25.293878
1989	10.80669	-2.00E+09	5.355465	1.775E+09	9.5	25.702046
1990	9.64715	-6.60E+09	5.863995	2.444E+09	12.25	25.585462
1991	7.02374	-6.80E+09	5.709853	2.014E+09	13.66667	25.516795
1992	6.095207	-5.20E+09	4.139146	2.113E+09	8.875	25.400128
1993	7.881387	-5.70E+09	3.312192	1.804E+09	8.625	25.319611
1994	6.884077	-7.50E+09	5.047749	1.366E+09	8.458333	25.149952
1995	6.845503	-1.20E+10	5.818182	2.068E+09	11.58333	24.915176
1996	3.803472	-1.20E+10	5.805106	2.336E+09	10.33333	25.342683
1997	-4.3279	-2.00E+07	5.625797	3.895E+09	10.52083	31.364334
1998	-9.58004	1.74E+10	7.994729	7.315E+09	10.64583	41.359388
1999	4.41934	1.51E+10	0.284726	6.103E+09	4.770833	37.813656
2000	4.601532	1.01E+10	1.591969	3.366E+09	3.291667	40.111803
2001	1.67699	6.96E+09	1.626909	5.067E+09	2.541667	44.4319
2002	4.462425	7.71E+09	0.697309	3.342E+09	2.765432	42.960083
2003	5.755783	8.80E+09	1.80435	5.232E+09	2.235483	41.484617
2004	5.271124	6.75E+09	2.759149	5.86E+09	1.098364	40.222415
2005	3.387555	-3.50E+09	4.540369	8.216E+09	1.653111	40.22013
2006	5.161291	5.67E+09	4.637474	8.917E+09	4.33873	37.881983
2007	5.184938	1.87E+10	2.241541	8.634E+09	2.84079	34.518181
2008	0.989818	4.45E+09	5.468489	8.562E+09	2.535998	33.313301
2009	-1.08407	2.70E+10	-0.84572	6.411E+09	1.02194	34.285774
2010	6.224406	1.97E+10	3.247588	1.475E+10	1.199673	31.685705
2011	2.247347	7.63E+09	3.808791	2.474E+09	2.45806	30.491733
2012	4.43612	4.08E+09	3.0149	1.29E+10	2.60015	31.083092
2013	0.308182	1.14E+10	2.184886	1.594E+10	2.433056	30.725967
2014	1.891161	2.75E+10	1.895142	4.975E+09	1.753096	32.479833
2015	2.583079	4.60E+10	-0.90042	8.928E+09	1.433416	34.247717
2016	3.459202	6.08E+10	0.18815	2.81E+09	1.300342	35.296383
2017	3.891901	6.30E+10	0.665632	8.046E+09	1.289162	33.939811
2018	3.731371	5.12E+10	1.063898	1.325E+10	1.2875	32.310226

الملحق (٢): بيانات كوريا الجنوبية

السنوات	النمو في نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	صافي التجارة في السلع والخدمات بالأسعار الجارية للدولار الامريكي	التضخم بالأسعار التي يدفعها المستهلكون	الاستثمار الاجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الامريكي)	سعر الفائدة على الودائع	سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار منتصف المدة
1982	7.192749998	-3179100000	7.190847626	69000000	12	731.084167
1983	11.36755325	-1510900000	3.420615454	68500000	13	775.748333
1984	8.619428071	629200000	2.273942298	110200000	12.5	805.975833
1985	5.791454938	76200000	2.459117006	233500000	12	870.02
1986	10.10163064	4437900000	2.74998327	459600000	11	881.454167
1987	12.62623165	9745300000	3.049659098	616300000	12	822.5675
1988	11.38897591	12575300000	7.146095256	1014100000	13	731.468333
1989	6.582096081	3724100000	5.700160937	1117800000	11.5	671.455833
1990	8.987874946	-3188400000	8.573600687	788500000	12.3	707.764167
1991	9.242983781	-8166700000	9.333360725	1179800000	11	733.353333
1992	5.035492635	-3272400000	6.212678645	728300000	11.2	780.650833
1993	5.738233736	1663700000	4.80110249	588100000	13	802.670833
1994	7.962475566	-4433100000	6.265814772	809000000	12	803.445833
1995	8.346102391	-8398700000	4.480686995	1775800000	11	771.273333
1996	6.615656541	-2.1978E+10	4.924809687	2325400000	10.10667	804.453333
1997	4.708623886	-7989200000	4.439063761	2844200000	10.805	951.289167
1998	-6.95474886	42495100000	7.513340122	5412300000	13.2875	1401.43667
1999	10.82270818	26488500000	0.812996589	9333400000	7.9475	1188.81667
2000	8.576339268	14546800000	2.259184779	11509400000	7.938333	1130.9575
2001	3.769950632	7140200000	4.066419648	6522300000	5.7925	1290.99458
2002	7.131724341	8587300000	2.762511352	5475100000	4.948333	1251.08833
2003	2.421686206	17292900000	3.514879242	7010000000	4.250833	1191.61417
2004	4.688360732	34122600000	3.590591391	13294400000	3.874167	1145.31917
2005	3.090832739	23508300000	2.754090201	13643200000	3.721667	1024.11667
2006	5.07479649	11474300000	2.241847104	9161900000	4.503333	954.790516
2007	5.006359661	19396600000	2.534846871	8826900000	5.174167	929.257262
2008	2.358211464	5435400000	4.673795957	11187500000	5.870833	1102.04667
2009	-0.03929616	38717900000	2.756686477	9021900000	3.4825	1276.93
2010	6.325268389	33959500000	2.939181359	9497400000	3.856667	1156.06099
2011	3.375127219	15957800000	4.02584625	9773000000	4.1525	1108.29213
2012	2.186087546	43531800000	2.187221208	9495900000	3.700833	1126.47083
2013	2.125709884	73930200000	1.301377058	12766600000	2.890833	1094.85292
2014	2.295313128	82854900000	1.274714702	9273600000	2.535833	1052.96083
2015	2.21428421	1.05649E+11	0.70620817	4104100000	1.809167	1131.1575
2016	2.465790651	99123300000	0.971674764	12104300000	1.5575	1160.43344
2017	2.343521157	76858800000	1.944455907	17912900000	1.67	1130.42462
2018	2.259899089	82129500000	1.475862404	14479300000	2.025833	1100.5575